

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية أمانة البحوث والتوثيق

المجتمع المغربي الثالث والستون

دور تأمين الصادرات في تنمية وتطوير القدرات
التنافسية للصادرات غير البترولية السودانية

إعداد:

د. مبارك عبد القادر الهلالي
رئيس قسم التأمين بجامعة النيلين
وأستاذ التأمين بأكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية

أبريل 2007م

دور تامين الصادرات في تنمية وتطوير القدرات التناهية للصادرات غير البترولية السودانية

مقدمة:

تعمل كثير من الدول النامية على تنمية صادراتها عبر انتهاج استراتيجية تهدف إلى تحقيق هذا الهدف عبر استخدام عدد من الأدوات لتمكن من الاندماج في الاقتصاد العالمي ومن بين هذه الأدوات تامين حصيلة الصادرات، فالوظيفة الأساسية التي تقوم بها برامج تامين حصيلة الصادرات هي مساعدة المصدر على زيادة رأس المال وذلك بتزويده بضمان إضافي ويعد هذا ضروريًا خاصة في الدول النامية إذ أنه من الصعب على المصدر أن يحصل على التمويل من البنوك التجارية بسبب متطلبات الضمان القاسية التي تطلب منه مثل الرهن العقاري فاًصبح تامين حصيلة الصادرات أداة يستخدمها المصدر لتقديم الضمان للبنك الذي يتعامل معه عبر وثيقة تامين يحصل عليها لصالح البنك. كما يعمل على حماية المصدر من مخاطر التصدير التجارية وغير التجارية. وإن كان لتامين الصادر دوراً أساسياً في دعم وزيادة حصيلة الصادر إلا أن هذا القطاع يواجه بالعديد من الصعاب والعقبات الأمر الذي يستلزم تضافر كل الجهود وتسخير كافة الإمكانيات ومراعاة أهمية دور هذا القطاع عند رسم السياسات الاقتصادية.

أهداف الورقة:

- 1| إبراز الدور الذي يؤديه تامين الصادر في زيادة حصيلة الصادرات السودانية وتقوية قدراتها التناهية أمام الصادرات من الدول الأخرى.
- 2| إلقاء الضوء على المشكلات التي تواجه الصادرات غير البترولية.
- 3| التعرف على التجربة السودانية في مجال تامين حصيلة الصادرات.
- 4| بيان اثر السياسات الاقتصادية على قطاع الصادر بصفة عامة وعلى تامين حصيلة الصادر بصفة خاصة.

تنظيم الورقة:

تم تقسيم الورقة إلى محاور حيث تناول المحور الأول التعريف بتامين الصادر ونشاته وتطوره بينما تناول المحور الثاني الأخطار التي يغطيها تامين الصادر والمنافع والمزايا التي يحققها للمصدر وللاقتصاد الوطني وي تعرض المحور الثالث لتجربة شركة شيكان للتأمين والوكالة الوطنية لتامين وتمويل الصادرات في مجال تامين الصادر ويستعرض المحور الرابع دوراً لدولة في دعم القدرات التناهية للمنتجات السودانية.

المحور الأول

مفهوم تامين حصيلة الصادر وتطوره

اتفق الكتاب على أهمية الدور الذي يؤديه تامين حصيلة الصادرات في زيادة حجم الصادر ألا أنهم يتفقوا على تعريفه فكل ينطلق في تعريفه من زاوية معينة ومن أهم تعريفاته، 1/ يعرف البعض بأنه وسيلة من وسائل التمويل المصرفية لائتمان التصدير من خلال إصدار وثيقة تامين أثناء التصدير تقدم الحماية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية وهو جزء مكمل لعملية تمويل الصادرات وعليه فان وكالات تأمين الصادرات تضمن بصورة مباشرة مؤسسات التمويل من خطر عدم السداد وتزود المصرف الممول بالضمان الكامل. يعرفه آخرون بأنه نوع من التامين يقوم بتامين البائعين ضد خطر إفلاس أو إعسار المشترين ويتم بوجه عام على أساس رقم الأعمال الإجمالي حيث يغطي جميع مبيعات المصدر مقابل قسط سنوي ويقلل من تعرض المؤمن للمخاطر تعينه لحد أقصى للمستحقات الواجبة على المشتري في تاريخ معين.

ويعرفه BASTIN بأنه أداة تامين تسمح للدائنين مقابل دفع أقساط لشركة التامين بتعطية مخاطر عدم سداد الديون الناتجة عن الأشخاص العاجزين فهو تامين يهدف إلى تشجيع التصدير والنمو الاقتصادي .

يعرفه آخرون بأن أداة لضمان الأخطار الإضافية فقط عندما يكون المشتري والبائع لا ينتميان إلى نفس الفضاءات الجغرافية والسياسية واللغوية والتجارية والقانونية والقضائية والتي نفس العادات والتقاليد أي غير موجودين في نفس البلد فهو ضمان إضافي يغطي الأخطار ذات الخصوصية التي لاتغطيها شركات التامين الأخرى كما أن الأخطار الإضافية يجب أن تكون متعلقة بعقد بيع بين مشتر وبائع لا ينتميان إلى نفس البلد.

كما عرفه Kengne في رسالته عقد ضمان ائتمان الصادرات بأنه عقد يتعهد بموجبه المؤمن في مقابل سداد القسط بتعويض الدائنين في حالة عدم سداد ديون مستحقه على مشترين أجانب بسبب الإعسار أو الامتناع عن السداد أو في حالة التوقف النهائي للصفقة أو فشل مجهودات التقريب في الأسواق الخارجية .

يعرفه آخرون بأنه وسيلة من وسائل التمويل المصرفية وأداة تأمين تسمح للدائنين مقابل دفع أقساط التأمين لشركة التأمين بتعطية المخاطر التجارية وغير التجارية لفرض المرتبط بعمليات التصدير فيما بين الدول كما انه أداة من أدوات تنمية الصادرات من خلال ضمان الائتمان المرتبط بالتصدير بين مشتر محل وبائع أجنبي .

يعرفه آخرون بأنه نظام يوفر لمصدري السلع والخدمات الوطنية الحماية من مخاطر عدم الوفاء التي يتعرضون لها في الأسواق الخارجية وذلك بتعويضهم عن الخسائر التي تلحق بهم نتيجة لتحقق الإخطار التجاري وغير التجاري التي تحدث بسب ارتياد المصدر للأسوق الخارجية دون أن يكون له يد في وقوع هذه المخاطر أو تلك التي لا ترجع لأخطائه .

نشأته وتطوره:

ترجع بدايات ظهور تامين حصيلة الصادرات إلى القرن الثامن عشر ففي عام 1766م في ألمانيا قدم الأستاذان Wurm ، Bush لوزير المالية مشروعًا لضمان الائتمان تحتكره الدولة ولكن لم ير هذا المشروع النور وفي القرن التاسع عشر ظهرت الفكرة مرة أخرى في إنجلترا عند ما قامت الشركة الإنجليزية التجارية للتامين British Commercial Insurance Company في عام 1820م بنشاط ضمان الائتمان إلى جانب عملها الرئيسي المتمثل في التامين على الحياة وتأمين الحريق كما يرجع الفضل إلى شركة حوادث المحيط والضمان المحدودة Ocean Accident Guarantee Corporation – L – T-D في الوصول إلى العديد من المبادئ التي لاتزال سارية المفعول حتى الآن والتي تأسست عام 1871م والتي مارست تامين الائتمان عام 1885م عندما أنشأت قسماً خاصاً لضمان الاستثمار وفي القرن العشرين تزايدت حركة ضمان الائتمان وارتفع عدد الشركات التي تمارسه حيث بدأ أول ظهور لهيئات الضمان السويسرية في عام 1906م عندما أنشئت Globus الشركة الاتحادية للتامين ضد مخاطر الموصلات التي قامت بضمان ائتمان الصادرات ولكنها لم تغط إلا البيوع القصيرة والمتوسطة الأجل (سنوات) ولم تشمل إلا خطر إفلاس المدين وفي نفس العام قام عدد من البنوك الفرنسية بتأسيس المكتب الفرنسي لل الصادرات الذي وجه كل نشاطه لضمان عمليات التصدير وقد أسس هذا المكتب إدارة المعلومات التجارية وبعد من أوائل الهيئات التي استحدثت هذه الخدمة. ثم بعد ذلك أنشئت هيئات ضمان الائتمان في بقية الدول وفي الهند قامت الدولة في عام 1957 بتأسيس أول شركة لضمان ائتمان الصادرات وفي الولايات المتحدة الأمريكية قام البنك الأمريكي للتصدير والاستيراد بممارسة نشاط ائتمان الصادرات في عام 1960م وفي البرازيل تم تأسيس أول شركة متخصصة في ضمان مخاطر الصادرات في عام 1967م وفي كندا تأسست شركة تنمية الصادرات في عام 1969م.

أما في الدول العربية فأن فكرة خدمة ائتمان لم تظهر إلا حديثاً لأن وجود هيئات ضمان الائتمان كان مرهوناً بوجود حجم معقول من الصادرات يسمح بقيام هيئة لحماية

المصدرين كما أن هذه الدول كانت تخضع لوقت قريب للاستعمار الأجنبي.

ولكن أخيرا ظهرت هذه الهيئات إلى حيز الوجود تدعمها بعض الهيئات العربية والدولية فأنشئت الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية في تونس كما يقوم البنك المصري لتنمية الصادرات في مصر بالمساهمة في رؤوس اموال شركات التصدير وتمويل الأصول الإنتاجية من خلال التمويل متوسط و طويل الأجل وضمان مخاطر الصادرات والترويج للمشروعات التصديرية أما في السودان فقد قامت شركة شيكان للتأمين بمبادرة في تأمين حصيلة الصادرات وأخيرا تم إنشاء الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات لتقوم بدور هام في هذا المجال.

أسباب ظهور تأمين حصيلة الصادرات.

يرجع ظهور تأمين حصيلة الصادرات إلى ثلاثة عوامل هي:-

1. الوقاية:

حيث يوفر التأمين للمصدر إمكانية المعرفة الجيدة للوضع الاقتصادي والمالي للزبائن حيث تتوفر لكل مؤمن شبكة معلومات تمكنه من متابعة ومراقبة زبائنه بصورة مستمرة.

2. التحصيل:

عندما لا يتم تحصيل الحقوق التجارية بدون أن يكون للمدين في وضعيه تتميز بعدم القدرة على الدفع تتکفل شركة التأمين في هذه الحالة بتحصيل هذه الحقوق لأنها أكثر تخصصا وهذا ما يكسبها قوة الإنفاذ وتكون بذلك أكثر فاعلية حيث يتفرغ المصدر للنشاط الرئيسي تاركا عباء التحصيل لشركة التأمين.

3. التعويض:

تضمن مؤسسة التأمين وفقا لشروط العقد وبسقف محدود التعويض عن الخسائر التي يتعرض لها المصدر أو المصرف الذي يمنح التمويل وذلك بسبب تحقق المخاطر التجارية وغير التجارية.

المحور الثاني

الأخطار التي يغطها تأمين حصيلة الصادرات ومزاياه

يعمل تأمين حصيلة الصادرات على تغطية العديد من المخاطر التجارية وغير التجارية التي تتمثل في الآتي:

أولاً: المخاطر التجارية:

- i. إعسار أو إفلاس المشتري
- ii. فسخ المشتري أو إلغائه لعقد الشراء أو رفض المشتري أو عجزه عن تسليم السلعة أو الخدمة أو حقوق الملكية الفكرية رغم قيام البائع بالوفاء بجميع التزاماته قبل المشتري .
- iii. رفض المشتري الوفاء بثمن الشراء للبائع أو عجزه عن ذلك رغم قيام البائع بالوفاء بجميع التزاماته قبل المشتري

ثانياً: المخاطر غير التجارية:

1. فرض قيود بواسطة حكومة القطر الذي تم التصدير إليه على التحويل الخارجي لعملة المصدر المحلية إلى عمله قابلة للتحويل الحر .
2. رفض أو تراخي حكومة الدول التي تم التصدير إليها في الموافقة خلال فترة معقولة على طلب التحويل المقدم من المؤمن له .
3. فرض السلطات العامة في الدولة التي تم التصدير إليها عند التحويل سعر صرف تميizi ضد المؤمن له .
4. اتخاذ حكومة الدولة التي تم التصدير إليه إجراءات يتربّ عليها حرمان المؤمن له من ملكية السلع والخدمات أو السيطرة عليها أو الانتفاع بها .
5. إلغاء الدولة التي تم التصدير إليها رخصة استيراد السلع أو الخدمات موضع ائتمان الصادرات .
6. فسخ حكومة الدولة التي تم التصدير إليها لعقد بينهما وبين المؤمن له أو إخلالها بالتزاماتها بموجب ذلك العقد
7. الحرب والاضطرابات المدنية .

مزايا ومنافع تأمين حصيلة الصادرات:

يعمل تأمين حصيلة الصادرات على تحقيق العديد من المزايا والمنافع للمصدر والمصرف

الذى يمنح التمويل كما يحقق منافع عامة للدولة واهم هذه المزايا والمنافع هي:

1. تمكين المصدر من فتح وارتياد أسواق جديدة لصدرته.
2. توفير شروط افضل في مجال المنافسة الخارجية مع منتجات مثيلة من خلال تقديم شروط دفع ميسرة للمشتري .
3. توفير الوقت و الجهد والمال الذي يلزم لاسترداد المستحقات عند حدوث المخاطر.
4. زيادة حجم أعمال المصارف بقبولها لخطابات اعتماد مستديه غير معززة اجله الدفع.
5. تشجيع تداول الأوراق التجارية المرتبطة بعمليات التصدير المغطاة بالضمان.
6. تشجيع أعمال التصدير لأن ضمان دين المصدر يدفعه للتصدير رغم عن وجود مخاطر عدم الدفع.
7. التقليل من حجم الديون المتعثرة.
8. تمكين المصارف من تصفية التمويل الممنوح للمصدر في حالة شرائها للمستندات المؤمن عليها بواسطة المؤمن (وكالة - شركة)
9. تمكين المصدر من تقديم وسائل دفع متعددة وتسهيلات للمستوردين.
10. جلب الاستقرار للمؤسسات المصدرة.
11. نقل عبء تحصيل الديون إلى المؤمن والانصراف إلى النشاط الأساسي في التصدير.
12. توسيع أعمال الخدمات والاستشارات خارج الدولة.
13. الحصول على تمويل من الجهاز المركزي بتخصيص مستحقات الوثيقة كضمان للمصرف.
14. توسيع خدمات التامين من خلال تقديم معلومات عن العملاء عن طريق الوكالات البنكية وهذا يسمح بفحص مدى قدرة العملاء على الشراء.
15. تقوية الملاعة المالية للمصارف.
16. تحفيز الجهاز المركزي على توفير التسهيلات الائتمانية الازمة لتمويل التجارة الخارجية دون الحاجة إلى موافقة البنوك المركزية بمنح الضمانات الازمة.
17. رفع حجم التسهيلات التمويلية لقطاع الصادر.
18. تيسير حصول المصدر على تمويل الأنشطة بشروط معقولة مع حمايته من الرجوع عليه في حالة عدم حصول الممول على مستحقاته من المستورد.

المحور الثالث

تجربة شركة شيكان للتأمين والوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات في تأمين حصيلة الصادرات في السودان

فيما يلي استعراض لتجربة تأمين حصيلة الصادرات في السودان التي تمثل في تجربة شركة شيكان للتأمين وتجربة الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات.

أولاً: تجربة شركة شيكان للتأمين و إعادة التأمين:

دخلت شركة شيكان في نظام تأمين حصيلة الصادرات كأول مؤسسة تعمل في هذا المجال وهي تعمل على توفير احتياجات المصدرين عبر سلة من التسهيلات التي تتضمن الخدمات أدناه:-

1. تأمين ائتمان الصادرات الذي يوفر للمصدرين السودانيين التغطية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية .
2. تقديم الضمانات للمصارف عبر الوثيقة العامة للمصارف كبديل للضمانات التقليدية .
3. مساعدة المصدرين في إعادة تغطية مستحقاتهم السابقة وديونهم الهالكة.
4. تزويد المصدرين ببعض المعلومات عن المشترين وقد أعدت الشركة عدة نماذج من وثائق التأمين لتلبية الاحتياجات المتغيرة للمصدرين حسب وسائل الدفع وهي:-

(1) الوثيقة الشاملة:

تغطي هذه الوثيقة مجمل عمليات المصدر إلى مختلف الأسواق ضد المخاطر التجارية وغير التجارية مع استثناء العمليات التالية

- أ. الاعتمادات المستددة غير القابلة للإلغاء والمعززة محليا.
- ب. عمليات الدفع المقدم.
- ج. عمليات التبادل السلعي.

والوثيقة الأساسية تغطي المخاطر التجارية وغير التجارية لما بعد الشحن كما إنها تغطي حظر عدول المستورد عن المضي في تنفيذ العملية التصديرية.

(2) وثيقة العملية المحددة:

لا نشترط هذه الوثيقة أن يغطي المصدر مجمل نشاطه التصديرى بل له أن يكتفى بتغطية عملية محددة ويشترط هذا أن تكون السلعة محل التصدير منتجه خصيصا بناء على أمر توريد خاص ولا تصلح لغيره من المستوردين ويمتد نطاق التغطية ليشمل خطر عدول

المستورد عن المضي في تنفيذ عقد التصدير (إخطار ما قبل الشحن) (وذلك بالإضافة إلى المخاطر التجارية وغير التجارية لما بعد الشحن).

(3) الوثيقة العامة للمصارف:

توفر هذه الوثيقة حماية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية التي ينتج عنها عدم الوفاء بالشمن فيما يتعلق بالعمليات التي تمولها بنوك إسلامية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وتهدف هذه الوثيقة إلى تشجيع البنوك الإسلامية والمؤسسات التمويلية على تولي التمويل في الظروف التي لا يتيسر في ظلها لطلاب التمويل تقديم ضمانات بنكية مقبولة أو عندما يكون من المتوقع حدوث مخاطر تجارية أو سياسية غير مقبولة. مدة هذه الوثيقة (12) شهراً ميلادي قابلة للتجديد وتبدا التغطية لكل عملية تمويل اعتباراً من تاريخ بدء العملية وهو تاريخ نفاذ عقد الشراء المبرم بين البنك والمصدر ويطلب البنك أن يحصل على موافقة شركة التأمين على كل عقد من عقود كل عملية تمويل على حده ويبلغ الحد الأقصى لمسؤولية الشركة فيما يتعلق بكل عقد مؤمن عليه نسبة مئوية من الخسارة التي يتکبدتها البنك والمؤمن له أو نسبة مئوية من المبلغ المتفق عليه أيهما أقل.

(4) وثيقة الاعتمادات المستددة:

هذه الوثيقة يكون طرفاً لها البنك متلقى الاعتماد المستددي وشركة التأمين حيث تقوم الشركة بتأمين حصيلة الصادرات المنفذة من خلال الاعتماد المستددي ويلاحظ أن تكلفة هذا التأمين قليلة نسبياً مقارنة مع رسوم خطابات الضمان وتعزيز الاعتمادات المستددة فضلاً عن الإجراءات البنكية الطويلة كما يختلف قسط التأمين من مؤمن له إلى آخر حسب هوية المشتري وشروط السداد والأحوال الاقتصادية والسياسية السائدة في القطر المستورد.

ثانياً: تجربة الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات بموجب قانون خاص صدر في عام 2005م بغرض تشجيع وتنمية الصادرات السودانية ودعم قطاع الصادر وتختص الوكالة بتأمين و إعادة تأمين الصادرات السودانية و تعويض المؤمن لهم تعويضاً مناسباً عن المخاطر التجارية وغير التجارية و القيام بالدراسات لتسويق الصادرات السودانية والإسهام في ترويجها وتقديم التمويل للمنشآت والمشروعات القائمة وتمويل عمليات الواردات المتعلقة بالسلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج.

وقد عملت الوكالة على تلبية احتياجات المصدرین بإصدار العديد من الوثائق التي تحقق هذه الغاية ويستفيد من خدمات الوكالة المصدرون المؤهلون المسجلون في سجل

المصدرين والمستوردين ويشمل ذلك المنتجين والمصدرين .

أنواع الوثائق التي تصدرها الوكالة الوطنية:

- وثيقة تامين تمويل المصارف لمستوردي المنتجات السودانية.
- تغطي هذه الوثيقة المصارف التجارية المحلية التي تقوم بتقديم التمويل اللازم وفق مبادئ الشريعة الإسلامية - لمستوردين أجانب لاستيراد منتجات سودانية المنشأ ضد المخاطر التجارية وغير التجارية التالية:

❖ المخاطر التجارية:-

- أ- إفلاس المستفيدين من التمويل
 - ب- رفض أو عجز المستفيد من التمويل عن الوفاء بالدين
- ❖ المخاطر غير التجارية
- أ- منع سلطات قطر المستفيد من الوفاء بالدين أو إسقاطه أو تأجيله فرض قيود على تحويل القيمة بعملة العقد أو فرض سعر صرف تميizi.
 - ب- الاضطرابات الأهلية أو الأعمال العسكرية (الحرب).
- الوثيقة الشاملة لتأمين حصيلة الصادرات :

تغطي هذه الوثيقة جميع عمليات المصدر إلى مختلف الدول خلال مدة عام ضد المخاطر التالية .

❖ المخاطر التجارية :

- أ- إفلاس المشتري
- ب- فشل أو رفض المستورد دفع قيمة البضاعة أو رفض استلام المستنادات.
- ت- المخاطر غير التجارية سياسة:-
 - 1. إلغاء رخصة الاستيراد
 - 2. فرض قيود على تحويل القيمة بعملة العقد او فرض سعر صرف تميizi.
 - 3. منع او حجز او مصادرة البضاعة بواسطة دولة المشتري او دولة العبور.
 - 4. منع المصدر من استيفاء حقه بناءاً على قوانين سلطات دولة المستورد.
 - 5. الاضطرابات العامة أو الحروب

○ وثيقة تامين حصيلة الصادرات ضد مخاطر مصرف المستورد:

تغطي هذه الوثيقة حصيلة الصادرات المنفذة باعتماد مستندي ضد المخاطر التجارية وغير التجارية التالية:

1. المخاطر التجارية:

أ. إفلاس المصرف فاتح الاعتماد

ب. رفض أو عجز المصرف فاتح الاعتماد عن الوفاء

2. المخاطر غير التجارية:

أ/ إلغاء رخصة الاستيراد

ب/ فرض قيود على تحويل القيمة بعملة العقد او فرض سعر صرف تمييزي.

ج/ منع سلطات دولة المشتري من استيفاء المصرف فاتح الاعتماد لحقوقه أو

جز البضاعة.

د/ تعرض الأصول المادية للمصرف فاتح الاعتماد لاعمال عسكرية.

و/ إعسار المصرف فاتح الاعتماد أو عدم وفائه بالدين إذا كان من القطاع العام.

○ وثيقة التامين المحددة:

هي وثيقة تغطي عملية محددة بناء على أمر توريد خاص أو منتج خصيصا وبمواصفات محددة لمستورد واحد و تمتد التغطية إلى خطر رفض أو امتناع المستورد عن تنفيذ العقد مخاطر قبل الشحن بالإضافة إلى المخاطر التجارية وغير التجارية .

1. المخاطر التجارية:

أ/ إفلاس أو إعسار المشتري قبل وبعد الشحن

ب/ عدم وفاء المشتري باستحقاق المصدر أو رفض استلام المستندات (بعد الشحن).

2. المخاطر غير التجارية:

أ/ أي إجراء أو قرار من السلطات العامة يحول دون تنفيذ عقد التنفيذ أو إلغائه (قبل وبعد الشحن).

ب/ إعسار المشتري العام أو إفلاسه (قبل وبعد الشحن).

ج/ فسخ المشتري العام الحكومة عقد التصدير قبل وبعد الشحن .

د/ منع مرور البضاعة أو حجزها أو مصادرتها بواسطة دولة المشتري أو دولة العبور.

و/ فرض قيود على تحويل العملة أو فرض سعر صرف تميّزى بعد الشحن
ز/ كل عمل عسكري يمنع المصدر من تنفيذ عقد التصدير قبل وبعد الشحن.

○ وثيقة تامين خدمات:

تغطي هذه الوثيقة مصدر الخدمة أعمال المقاولات الاستشارات ،حقوق الملكية الفكرية، خدمات الاكتواريين—الخ ضد المخاطر التي تتعرض لها مستحقاته طرف المدين (متلقي الخدمة) وتشمل التعطية المخاطر التجارية وغير التجارية التالية:-

1/ المخاطر التجارية :

أ/ إفلاس أو إعسار المدين

ب/ عدم وفاء المدين رغم قيام المؤمن بالوفاء بجميع التزاماته .

2/ المخاطر غير التجارية:(السياسية)

أ/ منح سلطات الدولة المستوردة أو التي سيتم الوفاء بواسطتها من استيفاء حق المؤمن له أو تأجيله.

ب/ فرض قيود على تحويل القيمة بعملة العقد أو فرض سعر صرف تميّزى.

ج/ الأعمال العسكرية في دولة المستورد التي تتعرض لها الأصول المادية المدنية.

د/ إعسار المدين إذا كان جهة عامة (حكومية).

الوثيقة الشاملة لتامين حصيلة الصادرات

تغطي هذه الوثيقة جميع عمليات المصدر إلى مختلف الدول خلال فترة عام ضد المخاطر التجارية وغير التجارية.

ونجد أن الوكالة قد باشرت مهامها الفعلية في عام 2006 في محور التامين نجد أن الوكالة قد أصدرت عدد أربعة وثائق تامين شاملة بمبلغ 1872787450 دينار سوداني لسلع مختلفة بالإضافة إلى إبرام خمسة وثائق تامين ضد مخاطر مصرف المستورد بمبلغ 4,307,897,450 دينار سوداني بحيث يصبح إجمالي العمليات المؤمنة 2,435,110,000 دينار وقد بلغ إجمالي الأقساط لعمليات التامين 12,287,342 دينار كم لم تؤدي الوكالة أي تعويضات ولم تتم أي استردادات لعدم تحقق أي من المخاطر مما في محور التمويل فقد بلغ

إجمالي التمويل بنهاية 2006 مبلغ 671 مليون دينار سوداني حيث كان التمويل عبر الجهاز المصرفي بنسبة (63%) بينما كانت المساهمة في محافظ التمويل بنسبة (37%) وقد قامت الوكالة يمنح التمويل بصيغة المضاربة المقيدة حيث شكل التمويل للصادرات الزراعية (57%) وللصادرات الحيوانية (37%) وللصادرات الأخرى (6%).

تقوم الوكالة في جميع الوثائق بدفع التعويض بنسبة 90% من قيمة الخسارة عند حدوث أحد المخاطر المغطاة والمتبقي حسب الاسترداد.

المحور الرابع

دور الدولة في دعم القدرات التنافسية للمنتجات السودانية

التعريف الشائع للتنافسية هو قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تلقى نجاحاً في الأسواق العالمية ويشكل الدور الحكومي الداعم للتنافسية في توفير بيئة الأعمال المواتية من خلال السياسات والمارسات الاقتصادية وأدواتها المختلفة التي تدعم تنافسية الأنشطة الإنتاجية السلعية والخدمية مثل السياسات المالية والنقدية وسياسات الاستثمار وسياسات تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية والسياسات التصديرية والتسويقية والسياسات الإصلاحية للأطر التشريعية والمؤسسية وسياسات تحديث البنية الأساسية وتحديث الجهاز الحكومي وسياسات نشر وتبادل المعلومات وانتهاء سياسة تسمح لمؤسسات تأمين الصادرات بمنح تسهيلات تنافسية للمستوردين جاذبة وفي نفس الوقت غير متعارضة مع متطلبات الشرع والاهتمام بدور الإعلام في التبصير بقطاع الصادر وإنشاء مؤسسات صادر ذات مقدرات كبير في رأس المال والمعلومات التعامل في الأسواق والانطلاق نحو المؤسسات العربية والإقليمية لعادة تأمين مخاطر الصادر.

تشكل الصادرات البترولية والمعادن معظم صادرات السودان خاصة بعد عام 99 التي تمثل في البترول الخام والبنزين والكيروسين والغاز الطبيعي ولنافتا والفيرنس والغاز المخلوط والجازولين والذهب خردة الرصاص والحديد والنحاس والكروم والمنتجات زراعية التي تمثل في القطن والفول السوداني والسمسم والصمغ العربي والذرة وحب البطيخ والكركدي والسمكة والحننة للبان وعباد الشمس والخضراوات.

والثروة الحيوانية التي تمثل في الضان والماعز والأبقار والجمال والغزلان والجلود والأسماك.

والمواد المصنعة التي تشمل الزيوت والسكر والمولاص والغزل والصدف والامبار. وتشكل الصادرات البترولية معظم الصادرات حيث تمثل أكثر من 80% من أجمالي الصادرات.

جدول رقم (1)

إجمالي المبلغ بآلاف الدولارات	الصادرات غير البترولية		الصادرات البترولية		السنة
	المبلغ	%	المبلغ	%	
1.806.700	455.900	25.2	1.350.800	74.8	2000
1.698.700	322.100	19	1.376.600	81	2001
1.949.115	438.215	22.5	1.510.900	77.5	2002
2.542.176	494.476	19.5	2.047.700	80.5	2003
3.777.763	677.137	17.9	3.100.626	82.1	2004
4.824.280	636.920	13.2	4.187.360	86.8	2005

المصدر: بنك السودان، تقارير سنوية، الخرطوم، سنوات مختلفة.

يشير الجدول رقم (1) إلى الزيادة في قيمة الصادرات الكلية حيث بلغت في عام 2005 حوالي 4824280000 دولار مقارنة بمبلغ 3777763000 دولار في عام 2004 حيث بلغت نسبة الزيادة 4,7% ورغمما عن ذلك نلاحظ إن هذه الزيادة معظمها من الصادرات غير البترولية حيث شكلت نسبة الصادرات غير البترولية في عام 2005 حوالي 86,8% من إجمالي الصادرات بينما كان نصيب الصادرات غير البترولية حوالي 13,2% إضافة إلى ذلك نجد إن الصادرات غير البترولية في تدن مستمر حيث كانت في عام 2002 تشكل حوالي 22,5% من إجمالي الصادرات انخفضت في عام 2003 إلى 19,5% ثم انخفضت في 2004 إلى 17,9% وإلى 13,2% في 2005 وهذا يعزى إلى الصعوبات التي تواجه الصادرات غير البترولية كما يعكس عدم الاهتمام اللازم من الجهات المختصة بال الصادرات من المنتجات الزراعية والحيوانية والسلع المصنعة. الأمر الذي يتربّط عليه أثار ضارة بالاقتصاد الوطني.

*جدول رقم (2)

الصادرات السودانية حسب القطاعات خلال الفترة من 2000 إلى 2004

المبالغ بآلاف الدولارات

أجمالي	أخرى	مواد مصنعة	ثروة حيوانية	ثروة زراعية	بترول ومعدن	السنة
1.806.700	57.400	22.700	91.000	238.500	1.397.100	2000
1.698.700	53.700	22.700	19.600	182.400	1.420.400	2001
1.943.115	6.992	23.915	138.452	214.472	214.472	2002
2.542.176	17.116	18.504	138.440	255.561	2.122.555	2003
3.777.763	13.453	23.474	183.794	386.358	3.160.685	2004
4.824.280	58.120	24.610	154.610	335.930	4.251.010	2005

المصدر: بنك السودان، تقارير سنوية، الخرطوم، سنوات مختلفة.

جدول رقم (3)
مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي

السنة	الكهرباء والمياه	الزراعة	الصناعة التحويلية والتعدين	التشييد	الخدمات	أجمالي
98	1.8	%48.7	%8.1	%5.1	%36.3	%100
99	1.8	%49.8	%9.1	%4.9	%36.3	%100
2000	1.7	%46.4	%15	%4.7	%36.3	%100
2001	1.7	%45.6	%16.6	%4.5	%36.3	%100
2002	1.7	%46.6	%16.3	%4.5	%36.3	%100
2003	1.7	%45.6	%9.6	%4.7	%36.3	%100
2004	1.3	%39.2	%22.4	%4.3	%36.3	%100
2005	1.3	%38.6	%22.4	%4.1	%36.3	%100

المصدر: بنك السودان، تقارير سنوية، الخرطوم، سنوات مختلفة.

يوضح الجدول رقم (3) مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية بالقدر الأوفر في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت مساهمتهما حوالي 60% من الناتج في المحلي الإجمالي في عام 2005 ورغم مساهمة هذين القطاعين المقدرة لا يشكل الصادر من هذه القطاعات مساهمة تذكر حيث أن أجمالي الصادرات من هذه القطاعات بلغ في عام 2005 م ما قيمته 15.155 دولار بنسبة 10.7% من أجمالي الصادرات الأمر الذي يشير إلى أهمية تطوير هذه القطاعات وآخرتها من نمطها التقليدي وتشجيع إنتاج منتجات بعرض التصدير مثل الفاكهة والخضروات.

كما يلاحظ تدني مساهمة هذه القطاعات رغم الزيادة المقدرة في إجمالي الصادرات وهذا يعني عدم استغلال هذه الزيادة في تدعيم القطاعات الهامة مثل الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة ويمكن أن يعزى هذا التدني إلى المشكلات التي تواجه هذه القطاعات والعقبات التي تواجه الصادر من المواد غير البترولية والتي تمثل في الآتي:

1. انخفاض جودة المنتجات المحلية وعدم قدرتها على منافسة المنتجات العالمية.
2. ارتفاع تكلفة الصادرات السودانية وانخفاض أسعار المنتجات المستوردة البديلة بسبب سياسات الإغراق.
3. العقبات والعوائق الإدارية وتعدد الجهات التي تنظم عمليات الصادر وعدم التنسيق بين هذه الجهات.

4. الرسوم التي تفرض على الصادر و عدم توحيدها في جهة واحدة .
5. ضعف التمويل الذي تقدمه مؤسسات التمويل والدولة لقطاع الإنتاج وال الصادر .
6. عدم الاهتمام بالدراسات وأبحاث التسويق للصادرات السودانية
7. عدم استقرار أسواق السلع وعدم القدرة على التبؤ بالأسعار المنافسة في الأسواق الخارجية.
8. تهريب بعض المنتجات السودانية عبر الحدود بطرق غير قانونية.
9. عزوف رأس المال الوطني والأجنبي عن الاستثمار في المجال الزراعي والحيواني والصناعي والتركيز بعض على قطاع الخدمات.
10. عدم توفر قاعدة معلومات تساعد على تطوير نظم إدارة المخاطر
11. ضعف السياسات الترويجية والتسويقية للصادرات السودانية
12. اعتماد كثير من الدول على عدد محدود من السلع التقليدية عدم قدرتها على توسيع صادراتها والاقتصار على الصادرات السلعية فقط
13. عدم اتباع الأسس العلمية عند احتساب ضريبة القيمة المضافة بما يؤدي إلى الازدواج الضريبي وزيادة تكلفة الصادر .
- ولاشك أن اعتماد الدولة على عدد محدد من السلع والتركيز على الصادرات البترولية دون السلع والخدمات قد يشكل ضرر بالغا بالاقتصاد و لذلك لابد من أعداد سياسة تهدف لدعم الصادر .
- وهذا يتطلب تضافر الأعداد والتنسيق بين كافة الجهات المختصة بقطاع الإنتاج والمؤسسات المالية وزارات القطاع الاقتصادي وبنك السودان وشرطة الجمارك.

*جدول رقم (4)

نسبة التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب القطاعات للفترة من 1999-2005م

القطاع / السنة	2005	2004	2003	2002	2001	2000	99
الزراعة	8.2	10.7	12.5	14.3	17.6	22.5	30.4
الصناعة	11.9	11.1	11.4	13	14.8	10.5	14.7
الصادرات	4.9	10.7	12.7	13.7	15.9	21.2	17.1
الواردات	10	6.6	.5	4.4	3.7	1.4	3.1
التجارة	21.5	24.3	32.3	22.6	18.8	10.4	5.8
أخرى	43.5	36.6	30.6	32	29.2	33.9	28.7
أجمالي جملة التمويل بملايين	695.368	429.071	216.023	160.020	111.340	79.224	51.332

--	--	--	--	--	--	--

المصدر: بنك السودان، تقارير سنوية، الخرطوم، سنوات مختلفة.

يشير الجدول رقم (4) إلى حجم التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب القطاعات المختلفة حيث نجد أن نصيب قطاع الصادر لا يكاد يذكر والأخطر من ذلك انه في تناقص مستمر حيث انخفضت نسبته من إجمالي حجم التمويل من %21,2 في عام 2000 إلى %4,9 في عام 2005 وهذا يتطلب من المصارف ضرورة مراجعة سياستها التمويلية وعلى بنك السودان تشجيع المصارف على تكوين محافظ لتمويل الصادر.

جدول رقم (5)

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2000م

معدل النمو	العام
%8.3	2000
%6.4	2001
%6	2002
%6.1	2003
%9.1	2004
%8.3	2005

المصدر: بنك السودان، تقارير سنوية، الخرطوم، سنوات مختلفة.

جدول رقم (6)

معدل التضخم خلال الفترة 1994-2005م

المعدل	السنة
%116.3	94
%69.1	95
%130.3	96
%46.5	97
%17.1	98
%16.1	99
%8.2	2000
%4.9	2001
%8.3	2002
%7.4	2003
%8.7	2004
%8.5	2005

المصدر: بنك السودان، تقارير سنوية، الخرطوم، سنوات مختلفة.

جدول رقم (7)

نسب الصادرات السودانية حسب الأسواق خلال الفترة من 2000 - 2005

السنة	غير العربية	الدول الآسيوية	الدول العربية	الدول الأوروبية	الولايات المتحدة	أخرى
2000	72.3	13.1	12.3	1.	2.2	
2001	78.2	11.5	8.9	1.	1.3	
2002	73.7	15.9	7.1	0	3.3	
2003	80.9	11.8	5.9	0	1.3	
2004	82.4	11.4	4.6	1.	1.5	
2005	86.1	7.8	2.9	3.	2.9	
متوسط	79	12	6.9	1.	2	

المصدر: بنك السودان، تقارير سنوية، الخرطوم، سنوات مختلفة.

- يوضح الجدول رقم (7) الاعتماد بشكل أساسى على الدول الآسيوية حيث تبلغ الصادرات إليها نسبة تفوق أكثر من 80% معظمها من الصادرات البترولية حيث بلغ متوسط الصادرات إلى الدول الآسيوية خلال الفترة من 2000 م إلى 2005 م 79% بينما كان نصيب الدول العربية 12% في المتوسط والي الدول الأوروبية نسبة 6.9 في المتوسط والي الولايات المتحدة 0.1% وبقية الدول الأخرى 2%.
- معظم هذه الصادرات هي منتجات بترولية إذ يشير الجدول رقم (1) إلى أن المنتجات البترولية قد بلغت حوالي 86.8% في عام 2005 وهذا بدوره قد يؤدي إلى كارثة إذا تعرضت الأسواق الآسيوية إلى هزات مالية كما أن الاعتماد على أسواق معينة قد تنشأ عنه مخاطر سياسية وتجارية تضر بالاقتصاد الوطني إذا تعرضت تلك الدول إلى ضغوط من الدول العظمى كما يجب تنمية وتنوع الصادرات غير البترولية بحسبان أن الثروة البترولية والمعدنية هي ثروات قابلة للنفاد.

يتضح مما سبق عرضه في الجداول (4 ، 5 ، 6 ، 7) انه لا يمكن تحقيق الأهداف المرجوة في ترقية وتنوع الصادرات وتشجيع المنتجين والمصدرين و حفظهم على زيادة الإنتاج ورفع حصيلة الصادر إلا إذا تم الاهتمام بقطاع الصادر أخذه في الاعتبار عند إعداد السياسات الاقتصادية بحيث تحقيق زيادة في معدل نمو الناتج المحلي وخفض معدل التضخم والمحافظة على استقرار سعر الصرف و زيادة حجم التمويل المصرفى لقطاع الصادر بحيث يمكن للمصدر الاطمئنان إلى سياسة الدولة الداعمة لهذا القطاع باعتبار أن حصيلة الصادر تتأثر سلباً و إيجاباً بالتغيير في سعر الصرف ومعدل التضخم كما يجب العمل على استحداث التغطيات التأمينية بواسطة شركات التامين والوكالة الوطنية لمواكبة الأخطار التي تطرأ في المستقبل.

جدول رقم (8)

أقساط تأمين الصادر إلى إجمالي الأقساط المبالغ بالدينار

أقساط الصادر	إجمالي الأقساط	
35331404	38254547598	

المصدر: هيئة الرقابة على التأمين، تقارير سنوية.

جدول رقم (9)

نسبة توزيع أقساط تأمين الصادر حسب الجهات المؤمنة 2006 المبالغ بالدينار

حصة شيكان للتأمين	حصة الوكالة الوطنية	إجمالي أقساط الصادر
23044057	12287347	35.331.404
%65.2	%34.8	%100

المصدر: الوكالة الوطنية - شيكان، هيئة الرقابة على التأمين.

يشير الجدول رقم (8) إلى ضاللة أقساط تأمين الصادر بالنسبة إلى أقساط التأمينات العامة، حيث بلغت نسبة أقساط الصادر إلى إجمالي أقساط التأمينات العامة (9.2%) وهذا يعني عدم إقبال شركات التأمين العاملة في السودان إلى الدخول في هذا المجال باستثناء شركة شيكان للتأمين والوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات، حيث يشير جدول رقم (9) إلى أن حصة شركة شيكان للتأمين من أقساط الصادر بلغت 65.2% بينما بلغت حصة الوكالة 34.8%.

جدول رقم (10)

نسبة مبالغ تأمين الصادر إلى إجمالي قيمة الصادر المبالغ بالدينار

إجمالي قيمة الصادر	الوكالة الوطنية			شيكان		
	الوثيقة المحددة	الوثيقة العامة للمصارف	الوثيقة الشاملة	الوثيقة المحددة	الوثيقة العامة للمصارف	الوثيقة الشاملة
127.384.000.000	-	2.435.110.000	1.872.787.450	880.493.050	2.788.261.655	5.072.874.402
	%3			%7		

المصدر: الوكالة الوطنية - شيكان، هيئة الرقابة على التأمين.

يشير الجدول رقم (10) إلى أن جملة مبالغ التأمين بالنسبة لتأمين الصادر تمثل 10% من إجمالي قيمة الصادر وهذا يعني أن عدداً كبيراً من عمليات الصادر لا يتم تأمينها.

التوصيات

- 1/ العمل على إنشاء قاعدة معلومات عن قطاع الصادر بالتعاون بين بنك السودان والوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات والمصارف العاملة وشركات التأمين واتحاد المصدرين لتحسين القدرة على التنافس في الأسواق العالمية وحجم واتجاهات الطلب العالمي.
- 2/ تطوير قسم الاستعلامات عن مخاطر العملاء بين بنك السودان وتوسيع أنشطة وحدات المصارف لتكوين رافداً لمركز المعلومات الإنتمانية وتبادل المعلومات عن المصدرين وقدراتهم المالية.
- 3/ ضرورة التنسيق بين الوكالة الوطنية والمصارف لتكوين محفظة لتمويل الصادر والقطاعات الإنتاجية المتعلقة بالصادر مثل القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والصناعة التحويلية.
- 4/ العمل على تحسين الجودة والاهتمام بالأبحاث في هذا المجال وتحسين التقاوي بالنسبة للزراعة وتحسين نسل الماشية.
- 5/ الاهتمام بالبنية الأساسية من طرق وغيرها وتطوير الموانئ وتحسين الإمداد الكهربائي.
- 6/ العمل على زيادة الإنتاج وتقليل الصادر من المواد الخام وتصدير السلع التي تساعده على خلق فرص العمل.
- 7/ ضرورة دعم الصناعات المحلية وتشجيع المنتجين ومنح ميزات نسبية للصناعات المحلية اى عدم البيع بالأسعار وفقاً للأسعار العالمية.
- 8/ تخفيض الضرائب و الرسوم وضرورة حساب ضريبة القيمة المضافة وفقاً للمعايير المحاسبية بما يؤدي إلى تقليل تكلفة الصادر.
- 9/ ضرورة مراعاة قطاع الصادر عند صياغة السياسات الاقتصادية بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وخفض معدل التضخم واستقرار سعر الصرف.
- 10/ الالتفات إلى المنتجات غير البترولية وتنويع الصادرات.
- 11/ الاهتمام بأبحاث السوق وأنشطة التسويق.
- 12/ زيادة حجم التمويل بالنسبة للصادرات وتقديم الضمانات التي تعزز موقف المصدر.
- 13/ تشجيع رأس المال المحلي والأجنبي بالاستثمار في القطاعات الزراعية والصناعية.
- 14/ تقليل مخاطر الصادر بالتأثير المباشر على الأسواق التي تخلق هذه المخاطر.
- 15/ وضع إستراتيجية تأمين لمواجهة مخاطر الصادر.
- 16/ تنسيق الجهود مع مؤسسات التمويل العربية والدولية لدعم قطاع الصادر.
- 17/ ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال تأمين الصادر وتبادل الخبرات في هذا المجال والاهتمام بتدريب العاملين في هذا الحقل.
- 18/ استخدام التغطيات التأمينية لمجابهة الأخطار المستجدة بالنسبة للصادرات.
- 19/ عدم التركيز على أسواق محددة والعمل على الانفتاح على أسواق جديدة.

المراجع:

- 1/ سامي نجيب، دراسات في التأمين، دار النهضة العربية، القاهرة.
- 2/ نزيه محمد الصادق المهدى، عقد التأمين، دار النهضة العربية، القاهرة.
- 3/ بنك السودان، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.